نشأة الدولة الحديثة: دراسة تحليلية للتاريخ والفكر السياسي

Origins of the Modern State: An Analytical Study of History and Political Thought

محمد صالح قطب[١] Mohamad Saleh Kotob

جمال أحمد بادي[٢] Jamal Ahmed Badi

الملخص:

إن الدولة الحديثة اليوم من المسلمات السياسية حيث صار العالم مقسماً إلى 193 دولة، تزيد أو تنقص، وقد اختفت الأشكال السياسية الأخرى. ورغم كثرة ما كتب حولها والاهتمام التي حظيت به هذه المؤسسة السياسية إلا أن العلماء والمختصين لا يملون من الاعتراف بصعوبة تحديد أصول ونشأة الدولة الحديثة. فمن المفيد البحث عن أصولها وأحداث نشأتها تاريخياً، ومن أجل أن تكتمل الصورة، يَحسن النظر كذلك في تطور الفكر السياسي حول الدولة الحديثة ومحاولة مقارنة وربط الأحداث التاريخية بتطور المواضيع والمفاهيم الفكرية، وذلك من خلال المنهج التاريخي للأول، والمنهج التحليلي النقدي للأخير، ثم المنهج المقارن للربط والمقارنة. وتبين من البحث أن الصحيح تحديد زمن نشأة الدولة الحديثة بالحقبة المبكرة من العصر الحديث ما بين ١٥٠٠م و ١٨٠٠م، على اختلاف الرأي في ذلك. ومع تراجع سلطة الكنيسة الكاثوليكية الزمنية عبر عدة قرون وتسارع أفولها بعد حدث الإصلاح البروتستانتي، قويت سلطة الملوك والأمراء وبدأ مفهوم السيادة يرتبط بالحاكم الزمني. ويبدو أن الاستبداد والحكم المطلق الذي هيمن على القرن السابع عشر في أوربا، إضافة إلى كثرة الحروب، كل ذلك أدى إلى تعزيز مركزية الدول آنذاك من خلال تحسين البيرقراطية الإدارية، ووسائل التواصل والمراقبة، وزيادة قدرات

---

[١] باحث دكتوراه في قسم أصول الدين، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. Mohamad_kotob@yahoo.com

[٢] أستاذ في قسم الدراسات الأساسية وبين التخصصية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. Badi@iium.edu.my

الجيوش ودخلها، وكل ذلك شكل جوهر الدولة الحديثة. ومن خلال حقبة التنوير وإصلاحاتها، وتطور مفاهيم الحرية وحقوق الفرد، والسيادة الشعبية، ومحاسبة السلطة وغيرها، ثم ترجمة بعض تلك المفاهيم إلى الواقع في الثورتين الفرنسية والأمريكية، كانت الدولة الأوربية قد تطورت سياسياً وإدارياً بشكل لا يمكن الرجوع عنه. ومع دخول القرن التاسع عشر، خاضت العديد من الدول الأوربية مخاض كتابة دستور الدولة وتطبيقه إلى أن تحولت أوربا بأكملها إلى الحكم الدستوري، خلا روسيا. وخلافاً للرأي القائل بأن تطور الدولة الحديثة واختفاء الأشكال السياسية الأخرى كان أمراً متوقعاً بل وغائياً، تبين أن الأمر ليس كذلك، بل كان نتيجة لعوامل كثيرة؛ ومصير الدولة الحديثة مستقبلاً كذلك مرتبط بعوامل مختلفة تشبه تلك في الماضي كثرةً وتعقيداً.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة، الفكر السياسي، بداية العصر الحديث، الحكم المطلق، التنوير، السيادة، العقد الاجتماعي.

Abstract:

The modern state is a political reality today in a world divided into 193 states, subject to variation, while other political forms have disappeared. Despite the volumes that have written about this political institution and the attention it has received, scholars and experts do not tire from admitting the difficulty of determining the origins of the modern state. Thus, it is beneficial to research its historical origins and emergence, and in order for the picture to be complete, it is expedient to analyze the development of political thought as it relates to the modern state and attempt to compare and connect the history to the development of political themes and concepts, using a historical approach for the former, and a critical, analytical approach for the latter, followed by a comparative approach for comparing and connecting the two. Despite some difference of opinion, it is correct to place the origins and emergence of the modern state in the early modern period between 1500 and 1800 C.E. As the Catholic Church's temporal authority regressed over several centuries, and did so even quicker after the Protestant Reformation, this consolidated the temporal power of kings and princes, and the concept of sovereignty began to be associated with temporal authority. Ironically, the despotism and absolutism that dominated 17th century Europe, as well as the prevalence of wars, seemed to promote further centralization of state power through improvements in bureaucracy, methods of communication and monitoring, and increased military capacity and spending, all of which constituted the

core of the modern state. Furthermore, through the Enlightenment and its reforms, coupled with the maturation of concepts in political thought like freedom and individual rights, popular sovereignty, and accountability, and later translating such concepts into reality through the French and American Revolutions, the European state had developed politically and administratively beyond the point of no return. With time, and throughout the 19th century, many European states underwent the trials of writing and implementing a state constitution until the whole of Europe eventually turned to constitutional rule, barring Russia. Finally, contrary to the opinion that the development of the modern state and the disappearance of other political forms was expected and even teleological, it appears this was not the case, but was the result of many factors; and the fate of the modern state is predicated on various factors as well, just as numerous and complicated as those in the past.

Keywords: modern state, political thought, early modern period, absolutism, Enlightenment, sovereignty, social contract.

المقدمة:

لا بد لمن يروم البحث في موضوع الدولة الحديثة أن يفهم تاريخ نشأتها وملابسات تكونها، ولا يفتأ العلماء والمختصون من ذكر صعوبة تحديد نشأة الدولة الحديثة تاريخياً، وما يرافق ذلك من تعقيد في تعريف الدولة الحديثة كمؤسسة سياسية ذات خصائص معينة مشتركة (Strayer, 1970; Shennan, 1974; Pierson, 2011; McClelland, 1996; Root, 2009). وبعد الاعتراف بعدم وجود إجماع على تاريخ محدد لتكوين الدولة الحديثة، إلا أن أغلب العلماء والمختصين يحصرونها في القرون الثلاثة التي تشكل الحقبة المبكرة من العصر الحديث (early modern period) في أوربا (Finer, 1997; Thompson, 2006; Upton, 2001; McClelland 1996; Potter, 1946)، والتي غالباً ما تُحدَّد بالفترة الزمنية ما بين 1500م – 1800م. وهذا لا يعني أنه لم تحصل تطورات قبل ذلك أو أنه لا يوجد من جعل الحد الفاصل لقيامها قبل ذلك (Strayer, 1970; Spruyt, 2002)، لكن أكثر التطورات التي ساهمت في تدشين الدولة الحديثة كانت في تلك الفترة المبكرة من العصر الحديث. وتحديد النشأة بنطاق

زمني بدلاً من تاريخ محدد أمر مفهوم ومنطقي حيث إن الظواهر التاريخية والسياسية لا تظهر فجأة وإنما تتشكل على مدى سنين وعقود، وأحياناً على مدى قرون. هذا وقد قال أحد الباحثين عن نشأة الدولة الحديثة بالذات: "من يبحث عن أصول الدولة الحديثة كمن يبحث عن نهاية قوس قزح أو بداية الضباب" (Potter, 1946, p. 84). ثم ينبغي التنويه إلى أن تاريخ الانتقال إلى الدولة الحديثة يختلف كثيراً من بلد إلى بلد، فكل حالة لها ظروفها وتفاصيلها الخاصة، ولا يوجد مسار منطقي واحد سارت كل البلدان عليه (Pierson, 2011, p. 44).

الفصل الأول: نشأة الدولة الحديثة تاريخياً

المبحث الأول: تشكيلات سياسية سابقة للدولة الحديثة

خلال العصور الوسطى كانت التشكيلات السياسية السائدة هي الإمبراطورية والكنيسة والنظام الإقطاعي واستمر ذلك ردحاً من الزمن. ثم في منتصف القرن الحادي عشر حصلت طفرة اقتصادية في أوربا زاد على إثرها التبادل التجاري وبدأت البلدات تكبر شيئاً فشيئاً حجماً وسكاناً. ونتج عن ذلك حاجة ملحة لدى طبقة التجار وذوي النفوذ إلى مؤسسات سياسية جديدة تلبي احتياجاتهم الاقتصادية المتزايدة. كانت ردة فعل هذه الطبقة واختياراتها السياسية مختلفة من إقليم إلى آخر ودولة إلى أخرى (Spruyt, 1994, p. 76). ففي ألمانيا مثلاً، كان الملوك لا يتمتعون بقدر كبير من القوة والنفوذ وكان الصراع محتدماً بين البلدات واللوردات، فلجؤوا إلى تكوين رابطات (city leagues) من أجل حماية أنفسهم ومصالحهم، أشهرها العصبة أو الرابطة الهانسية (Hanseatic League). وقد بدأت هذه الرابطة صغيرةً ثم كبرت وتمددت حتى اشتملت على ما يقارب 200 بلدة. وفي ذروة قوتها ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، كان من وظائفها جمع الأموال، وسن القوانين، وتجهيز الجيوش، وتوقيع الاتفاقيات، بل وقد خاضت عدة حروب مع بعض الدول وأزالت بعض الملوك (Spruyt, 1994, p. 109, 121, 126-7).

وكان هذا الحال مختلفاً عن الحالة الإيطالية حيث برزت العديد من الدول المدن (city-states)[1] ومن أشهر تلك الدول المدن فلورنسا، والبندقية، وميلان، إلخ. وأسباب قيام دول

مدن وليس رابطات مدن كما حصل في ألمانيا متعددة ومنها: غياب المصالح المشتركة بين البلدات حيث كانت كل بلدة تتمتع باستقلالية كبيرة (Spruyt, 1994, p. 130)، والتقاء المصالح بين النبلاء والطبقة البرجوازية حيث كان النبلاء أكثر تمَدّناً وانفتاحاً على المجال التجاري، مما قلل من حاجة سكان المدن إلى الدعم أو الحماية من أي طرف آخر، وتدخل القوى الأجنبية المستمر من أمثال الألمان والفرنسيين والنورمان (Spruyt, 1994, p. 137-9). وفي الفترة ما بين 1200م–1450م تحول ما يقارب 300 بلدة مستقلة إلى بضعة دول مدن وذلك من خلال الحروب المستمرة بينها والتمدد وضم الأراضي حتى كانت أشبه بالدول ذات السيادة، لكن مع بعض الفروق بالطبع (Spruyt, 1994, p. 146-8). أما في فرنسا فقد لجأت الطبقة الوسطى البرجوازية إلى تقوية العلاقات بالملك الحاكم، حيث تشابكت مصالحهما في مجالي الضرائب والإدارة، ما أدى مع الوقت إلى ظهور دولة قوية ذات سيادة وذلك في الحقبة المتأخرة من القرون الوسطى قبل الثورات العسكرية الواسعة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (Spruyt, 1994, p. 105-6). وهذا خلاف الحالتين السابقتين حيث لم يتمتع الملوك والحكام في ألمانيا وإيطاليا بتلك القوة والنفوذ. وفي المحصلة، أدت الأوضاع المختلفة والاختيارات السياسية لذوي النفوذ في الحالات الثلاثة الأخيرة إلى ظهور ثلاثة أشكال سياسية مختلفة: دولة قوية ذات سيادة، ورابطة مدن، ودول مدن.

وبالنظر إلى هذه المؤسسات السياسية الناشئة، نرى بعض أوجه التشابه والاختلاف بالمقارنة مع الدولة الحديثة، فالدولة المدينة لها حظ من السيادة المقصورة على الحدود المكانية كما هو الحال في الدولة الحديثة لكن سيادتها ناقصة. ففي الدول المدن بقيت الكثير من البلدات التي ضُمت حديثاً مستقلة إلى حد كبير ولم يتم استيعابها كاملاً، حتى صارت المدينة هي المسيطرة والبلدات تابعة لها. إضافة إلى ذلك، لم يحصل أهالي البلدات التابعة على حقوق المواطنة في الدولة المدينة، ولم يُنظر إلى حاكمها على أنه ملك كما كان الحال في الدول (Spruyt, 1994, p. 148-9). أما رابطة المدن فقد تمتعت بقدر كبير من السيادة لكن بسبب توسعها لم يكن لها صفة الالتزام بحدود مكانية والتي هي من أهم خصائص الدولة الحديثة (Spruyt, 1994, p. 129).

ومعلوم أن وحدة الأراضي الألمانية والإيطالية لم تحصل إلا في القرن التاسع عشر حيث بقيت ألمانيا وإيطاليا على النظام اللامركزي إلى ذلك الحين، بخلاف باقي الدول. وهذان النموذجان، أي لامركزية ألمانيا وإيطاليا، مما يستدل به على ضعف أو بطلان نظرية التفوق العسكري والحروب في نشوء الدول الحديثة المركزية ذات السيادة، وأيضاً ضعف أو بطلان حتمية التحول من النظام الإقطاعي إلى الدولة الحديثة؛ فلو كان الأمر كذلك لما بقيتا ألمانيا وإيطاليا على تلك الحالة منذ أواخر القرون الوسطى (Spruyt, 1994, p. 83, 111).

وفي عصرنا هذا الذي هيمنت فيه الدولة الحديثة على العالم أجمع، قد يظن ظانٌّ أن نشوءها كان أمراً بدهياً ومتوقعاً، بل ومقصوداً، وهذا مرتبط بنظرية حتمية الدولة الحديثة، لكن الأمر لم يكن كذلك أبداً. فقد كانت هناك أشكال سياسية كثيرة وقائمة بذاتها، وقد أحرزت قدراً كبيراً من النجاح على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية. ثم إن وجود هذه التشكيلات السياسية المختلفة جنباً إلى جنب على مر العصور، من الإمبراطورية الكبيرة إلى الدولة المدينة، ومن رابطات المدن إلى المحافظات الصغيرة، وأخيراً الدولة الحديثة، والتعامل فيما بين هذه المؤسسات المتباينة، مما يظهر جلياً أن هيمنة مؤسسة الدولة الحديثة مستقبلاً لم يكن أمراً بدهياً أو متوقعاً أبداً (Tilly, 1994, p. 15). ولأسباب مشابهة، قد لا تكون الدولة الحديثة "نهاية التاريخ"، ومن الوارد جداً أن يحصل تراجع في مدى تماسك الدول وتوحد سلطتها في المستقبل (Tilly, 1994, p. 26)، مما سيؤثر على مصير الدولة الحديثة كمؤسسة سياسية.

المبحث الثاني: عصر النهضة والإصلاح البروتستانتي

كان القرن السادس عشر معلماً تاريخياً في غاية الأهمية لأوربا، وبرز فيه بعض المؤثرات الكلية التي ساهمت في نشوء مؤسسة الدولة، حيث حصل تدهور في بعض ما تبقى من التشكيلات السياسية القديمة ونشوء تشكيلات سياسية أخرى بدلاً منها. ففي هذا القرن برز الضعف والعجز الكبيران اللذان أصابا أكبر مؤسستين هناك، وهما البابوية والإمبراطورية. ورغم أن هذه التطورات كانت قد بدأت منذ فترة إلا أنها برزت في القرن السادس عشر، حيث ضعفت قبضتا البابا والإمبراطور على الحكام والملوك، وأصبح بعض الملوك يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية،

مما أكسبهم جرأة في التصرف واتخاذ القرارات (Finer, 1997, p. 1261-2). ويبدو أن الصراع بين هاتين المؤسستين أي البابوية والإمبراطورية كان سبباً مهماً في إضعاف بعضهما البعض، لا سيما أن كليهما تطلعا إلى دور قيادة الأمة على المستوى العالمي بل وزعمتا ذلك (Spruyt, 1994, p. 56-7). ونظراً للظروف التاريخية والمآلات المحتملة، لم يكن بعيداً احتمال انتصار أحدهما على الآخر؛ وعلى العكس، قد يقال أنه لو افترضنا حدوث توافق أكبر بين هاتين المؤسستين تاريخياً، لربما اختلفت جذرياً عملية نشوء الدول في أوربا (Spruyt, 1994, p. 42).

ثم يضاف إلى تلك المؤثرات الكلية تطوران مزلزلان غيرا وجه أوربا للأبد ألا وهما عصر النهضة (Renaissance) والإصلاح البروتستانتي (Protestant Reformation)، وما يهمنا في ذلك هو تأثيرهما السياسي الذي مهد للدولة الحديثة. أما الأول، فقد دشن في القرن الرابع عشر بداية حركة علمانية وإنسانية (Humanism) ركزت على الدنيوي والإنساني بدلاً من الأخروي والإلهي،[٢] وشن انتقادات لاذعة للكنيسة وحال منتسبيها وقياداتها. ثم أنتج عصر النهضة بداية البيرقراطية المتمثلة بإدارة شؤون الدولة من خلال موظفين حكوميين رسميين، وبالتالي أعطت البيرقراطية قوة للسلطة الزمنية آنذاك على حساب السلطة الدينية. وأما الثاني، فقد أحدث الإصلاح البروتستانتي في بداية القرن السادس عشر شرخاً أبدياً في الأمة النصرانية وأضعف سلطة الكنيسة كثيراً، إضافة إلى منح حرية دينية أكبر للعامة. وهذان التطوران قد شكلا ضربة قاسية للنصرانية اللاتينية التقليدية التي سيطرت على العقل الأوربي زهاء 1300 سنة (Finer, 1997, p. 1263). في المقابل، ولدت حركة الإصلاح البروتستانتي حركة مضادة وهي حركة الإصلاح الكاثوليكي (Catholic Reformation/Counter-Reformation) مما تسبب بحروب دينية مدمرة في أواخر القرن السادس عشر واستمرت زمناً في القرن السابع عشر، أهمها حرب الثلاثين عاماً.

ثم هناك عدة تطورات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها حصلت في تلك الحقبة وساعدت على تغيير البيئة السياسية هناك، مثل: (Finer, 1997, p. 1264-5) زيادة التجارة والصناعة، وتطور التكنولوجيا العسكرية، وابتداء عصر الاكتشاف (كذا سمي)[٣] (Age of Discovery) الذي سماه أحد المؤلفين "أعظم حدث في التاريخ البشري" (Cliff, 2011, p. 419-20)، والذي درّ على أوربا كنوزاً وأموالاً طائلة لم تكن تحلم بها من قبل. كل هذه الظروف

والأحداث ساهمت في تدشين بعض التغيرات الممهدة لنشأة الدولة الحديثة. ولذلك، وحسب بعض المؤرخين، النصف الأخير من القرن السادس عشر يشكل زمن انطلاق الدولة الحديثة وتكوّنها، بخلاف المؤرخين الذين جعلوا انطلاقتها بعد قرن من ذلك، أي في النصف الأخير من القرن السابع عشر؛ والفريق الأول يميز بين الزمنين ويجعل القرن السابع عشر زمن نضوج الدولة الحديثة وتمكنها وليس نشأتها (Finer, 1997, p.1307).

المبحث الثالث: الحروب والحكم المطلق

أما القرن السابع عشر فيعتبر عصر الحروب الملكية وبداية فترة الحكم المطلق (Absolutism)، إضافة إلى امتداد الحروب الدينية التي بدأت تعصف بأوربا منذ النصف الأخير من القرن السادس عشر بعد الشرخ الذي أحدثته حركة الإصلاح البروتستانتي. وأكثر تلك الحروب شهرة وسبباً بالدمار حرب الثلاثين عاماً (Thirty Years' War) التي كان مسرحها أراضي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والتي شارك فيها أكثر من 200 دولة، أكبرها فرنسا، وإسبانيا، والسويد، والنمسا المسيطر عليها من قبل عائلة هابسبرغ (Habsburg) الملكية. لم تنته الحروب الدينية في أوربا إلا مع صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) سنة 1648م الذي يرى الكثيرون أنه لم يكن له مثيل في التاريخ، حيث اجتمع 200 رئيس دولة وآلاف الدبلوماسيين والموظفين على فترات ممتدة؛ وقد ساهم هذا الصلح في إلغاء أشكال التنظيم السياسي الأخرى ودشن عصر الدول والنظام الدولي المرتبط به؛ ورغم وجود من يقلل من أهميته، كان مهماً لمن عاصره (Spruyt, 1994, p. 257). ولقد حافظ صلح وستفاليا على ما قرره صلح أوغسبرغ (Peace of Augsburg) سنة 1555م من كون دين أو طائفة الحاكم هو المحدد لدين الدولة والشعب. ورغم أن صلح وستفاليا قد أنهى الحروب الدينية إلا أن العداوات الملكية استمرت زمناً، وخرجت دولة ملكية مثل فرنسا أقوى من ذي قبل، حتى دخلت أوربا عصر الحكم المطلق.

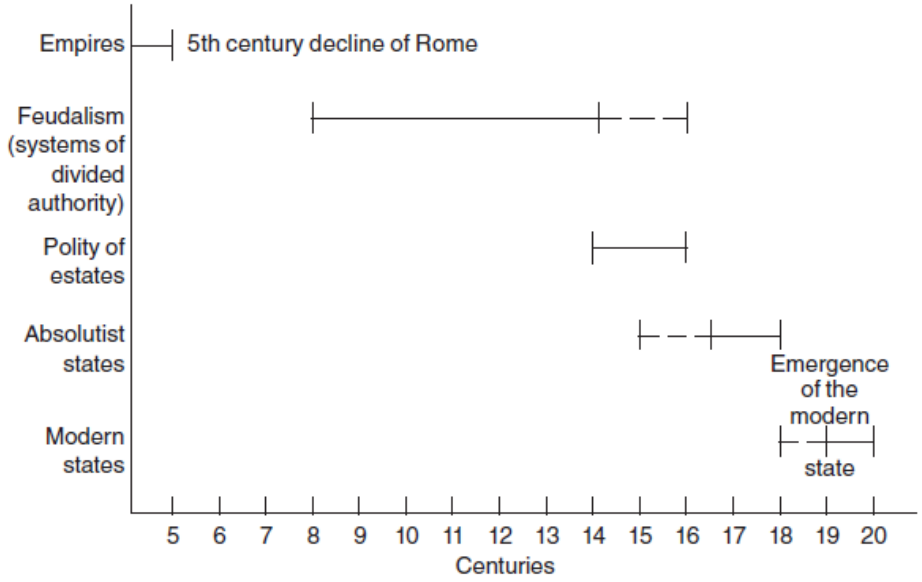

رسم بياني رقم ١: الأنظمة السياسية عبر القرون كما بينه ديفد هيلد (Held 1994, p. 78).[٤]

المصدر: Pierson, *The Modern State*

وفي الفترة ما بين 1650 و 1750م، زاد بعض الملوك من سلطاتهم حتى صار حكمهم حكماً مطلقاً كما كان الحال في فرنسا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا، والسويد. ومع ازدياد تركز الحكم في يد السلطة، ازدادت الحاجة لأدوات الحكم مثل البيرقراطية الإدارية، وجباة الضرائب والدخل للدولة، والجيوش التي كانت قد كبرت كثيراً، والعلاقات مع النبلاء والتي كانت قائمة على المميزات مقابل الولاء. وصارت الدولة أكثر قدرة على بسط سيطرتها وذلك من خلال قدرات أكثر تطوراً مثل أنماط ووسائل جديدة للتنظيم البيرقراطي، والتواصل، والرقابة، والمحاسبة، ووسائل السيطرة الاجتماعية (Pierson 2011, p. 39). ويبدو والحال هذه أن احتياجات السلطة الموسعة شكلت النواة في تكوّن الدولة الحديثة، رغم أن الفكر السائد قد يفترض العكس، أي أن هذه الأدوات هي من نتاج الدولة الحديثة. وعلى نفس الشاكلة، يَرِد السؤال الآتي: هل كانت الجيوش الحديثة سبباً في نشوء الدولة الحديثة أم العكس؟ وهو نقاش مثير بين المؤرخين (Upton, 2001, p. 124). وبغض النظر عن العلاقة السببية بين هذه الأمور، فإن أهمية الأسلحة والحروب في تطوير نظام الدولة الحديثة أمر ثابت، وعند البعض هو السبب الرئيس. ومن خلال ما سبق، يظهر أن الحكم المطلق قد أفضى عن غير قصد ومن خلال هذه الوسائل إلى الدولة الحديثة، الدولة المركزية القوية. ويقول أحدهم أن الحكم المطلق كان نكهة

الحكم في ذلك الزمن وكان النموذج الأفضل لتطوير الدولة العسكرية الحديثة، ليس فقط بسبب تمركز الحكم والسلطة وإنما نتيجة العقليات المتحجرة التي لم تكن تعترف بسلطة غير سلطة الحاكم الملهم من قبل الإله (Upton, 2001, p. 164)، أي أنه ما كان لغير ذلك النوع من الحكم أن ينجح في المركزة.

ويبرز في هذه الحقبة ما يشبه نوعين من الملكية في أوربا: أ. ملكية لا محدودة مطلقة، تمثلها فرنسا في أوربا الغربية وبروسيا في أوربا الشرقية، ب. وملكية مضادة برلمانية ومحدودة، وتمثلها إنجلترا في أوربا الغربية وبولندا في أوربا الشرقية (Finer, 1997, p. 1307). أما في بولندا، فقد بذلوا جهوداً لمقاومة التوجه العام في أوربا نحو الحكم المطلق حيث كانوا يولون أهمية كبرى لحرياتهم وحمايتهم من سيطرة أي جهة تجنباً لخطر التوجه نحو دولة استبدادية (Upton, 2001, p. 176). ثم من خلال مقارنة القطبين فرنسا وإنجلترا في أمر الحكم، يظهر أن هناك أربعة فروق أساسية بينهما وهي أن الحاكم الفرنسي كان يملك سلطة فرض الضرائب، وإنشاء القوانين، وكان مؤيداً بجيش دائم وبيرقراطية رسمية (Finer, 1997, p. 1337). ومع أنه قد لا يتفق الجميع على هذا التوصيف واستثناء بعض الدول من التوجه الأوربي العام نحو الحكم المطلق، إلا أن الأمر لا شك نسبي وأمثال فرنسا وبروسيا وروسيا كانوا في أعلى هرم الحكم المطلق. وقد يضيف البعض إلى قائمة الملكية المحدودة هولندا، إضافة إلى إنجلترا، واللتان حافظتا على شكل من أشكال الحكم التمثيلي (Merriman, 1996, p. 232)، وسلمتا من الاتجاه العام نحو مركزة السلطة (Doyle, 1992, p. 256-7, 59).

ومن اللافت أن ذلك الصراع مع الاستبداد والحكم المركزي لم يكن بعيداً عن الصراعات الدينية الحاصلة بين الكاثوليك والبروتستانت، ففي حين أن الكاثوليكية ارتبطت بالحكم المطلق المركزي الذي عرف به بعض ملوك تلك الفترة مثل ملوك فرنسا وإسبانيا، ارتبطت البروتستانتية بالحكم التمثيلي والدستوري. أما في إنجلترا، فقد وقف البرلمان ليصد محاولات ملوك بريطانيا إعادة الطقوس والهيمنة الكاثوليكية، مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية الإنجليزية والثورة المجيدة فيما بعد. وأما في هولندا، فقد ثاروا على الحكم الإسباني الكاثوليكي وحاربوه بشكل متقطع طوال أكثر من ثمانين سنة حتى نالوا استقلالهم سنة 1648م. وهولندا في هذا العهد تبدو حالة استثنائية حيث قاموا بإلغاء السلطة التنفيذية الملكية وجعلوا الشرعية بالتساوي بين المحافظات

السبعة والتي كانت ترسل ممثلين عنها للمجلس العام (Estates General). وهذا المجلس لم يكن حكومةً ولا برلماناً وإنما اجتماعاً لممثلي المحافظات للقيام بالدفاع عن الاتحاد وإدارة الشؤون الخارجية. وهذا مثال مميز لمستوى اللامركزية التي أحرزوها، وكانت تجربة ناجحة إلى حد كبير، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وكان حالهم أفضل من أي حكومة معاصرة أخرى (Upton, 2001, p. 111-4). لكن هذا لا يعني أن الدولتين، إنجلترا وهولندا، كانتا على وئام بل قامت بينهما عدة حروب في منتصف القرن السابع عشر، أرهقت الجمهورية الهولندية وجعلتها خاضعة لإنجلترا وتدور في فلكها، حتى خرجت منها إنجلترا قوة عظمى (Doyle, 1992 p. 275-6; Merriman, 1996, p. 273).

المبحث الرابع: حقبة التنوير

إن أهم ما يميز القرن الثامن عشر هو ما يسمى حقبة التنوير (Enlightenment) والتي حصل فيها ثورة صناعية وتطورات مهمة في العلوم والفنون، والتي أثرت تأثيراً بالغاً في شؤون الأوربيين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وحيث إن عنوان حقبة التنوير كان تعظيم العقل والفكر، وتحدي الأفكار والمعتقدات القديمة، خاصة الدينية منها، حصلت بعض التغييرات في الفكر السياسي، من ذلك: تعظيم قدر القانون، والفصل بين السلطات، وفكرة سيادة الشعب وليس الحكم المطلق، وأن مسؤولية الحاكم هي للشعب وليس لنفسه (Merriman, 1996, p. 400-1). بيد أن كل هذه التغيرات لم تؤثر بعد على صفة الحكم المطلق فقد بقي ذلك مهيمناً، لكن صار هناك ما يعرف ب"الحكم المطلق المستنير" (Enlightened Absolutism). وصار الحاكم المستبد المستنير الذي بدأ يتأثر بأفكار فلاسفة التنوير، بغض النظر عن إخلاص أولئك الحكام لتلك الإصلاحات أم فقط لكونها تنفعهم في إدارة دولهم (Finer, 1997, p. 1431; Upton, 2001, p. 294-5, 328)، لكن يبدو أن هذه الإصلاحات التي قاموا بها كانت من أجل تثبيت حكمهم ولم تؤثر كثيراً على غالبية الشعب (Merriman, 1996, p. 435) ، وأن مصدر الإبداعات الحقيقية لم يكن الملوك وإنما مستشاريهم البيرقراطيين (Doyle, 1992, p. 259).

وتحسن هنا الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات لم تكن ديمقراطية، أي أنها لم تصدر من الشعب وإن كانت لصالحه في آخر الأمر، بل كانت أوامر تفرض على الشعب من قبل الحاكم "وفي أعلى درجات الحكم المطلق"، وكما أن إصلاحات التنوير لم تكن حركة شعبية، فإنها بالطبع لم تكن ديمقراطية (Finer, 1997, p. 1459-60). ولهذا، وبخلاف ما يقتضيه العقل والمنطق، قد يقال أن أكثر الحكام استبداداً كانوا الأوفر حظاً لتطبيق الأفكار الإصلاحية المقترحة من قبل فلاسفة التنوير(Finer, 1997, p. 1431). والأمر حتماً يحتوي على قدر من التناقض، فبقدر ما احتاج الحكام إلى إصلاحات فلاسفة التنوير، سعى الفلاسفة إلى تطبيق برامجهم الإصلاحية من خلال السلطة الحاكمة، حيث لن يطبقها غيرهم، والعامة ضد هذه الإصلاحات وغير قابلين للتعليم (Upton, 2001, p. 290). وعلى مثل هذه الحجج استند أمثال فولتير (Voltaire) وديدرو (Diderot) حيث لم يمانعا التواصل مع المستبدين المستنيرين من أمثال فريدرك الثاني حاكم بروسيا وكاثرين الثانية حاكمة روسيا.

والتناقضات في فترة التنوير لا تقف عند هذا الحد، فهناك دراسات كثيرة عن تلك الحقبة والآراء تبدأ من طرف الطيف ولا تنتهي إلا بالطرف الآخر على النقيض من الأول؛ فبقدر ما كانت إصلاحات التنوير تطبق من الأعلى إلى الأسفل، من الثابت أنه في منتصف القرن الثامن عشر بدأت تظهر بعض حركات الإصلاح المناهضة للاستبداد والحكم المطلق في العديد من الدول الأوربية، منها في إنجلترا نفسها، حيث بدأ عامة الناس يطالبون بالمزيد من الحريات وبحقوقهم في التمثيل في البرلمان. وجاءت تحديات للحكم البريطاني أيضاً من مستعمراتها الأمريكية. ثم خرجت مثل هذه الدعوات في الدنمارك والجمهورية الهولندية، بل وحتى في فرنسا التي كانت عنوان الحكم المركزي المطلق. لكن هذا لم يُغرِ الجميع حيث أدرك كثيرون أن بديل الحكم المطلق لن يكون الحك م الأغلبي أو التمثيلي وإنما حكم الأقلية أو الأوليغاركية (oligarchy) المطلقة، وهذا ما حصل فيما يسمى بعهد الحرية في السويد في الفترة الممتدة ما بين 1719–1772م،[٥] والتي انتقل الحكم فيها من السلطة التنفيذية إلى المجلس التشريعي السويدي (Swedish Diet) (Upton, 2001, p. 259).

ولقد تغيرت طبيعة نظام الدول الأوربية في القرن الثامن عشر حيث هيمن عليه الصراع ما بين القوى العظمى: فرنسا، وبريطانيا، وإسبانيا، وهولندا، وأصبح عنوان المرحلة توازن القوة بين تلك الدول. وكان ذلك على مستوى عالمي مغايرة لما كان عليه من قبل، مما أجبر هذه الدول على زيادة فعالية دولهم، وكان ذلك من خلال تقوية المؤسسات التمثيلية كالبرلمان في إنجلترا ومن خلال إصلاحات في دول أخرى تواجه الحكم المطلق والاستبداد. وقد بدأت تظهر بعض مؤشرات الرأي العام والهوية الوطنية (Merriman, 1996, p. 443). فحرب السبع سنين (Seven Years' War) (1756-1763) بين فرنسا وبريطانيا، عدا عن كونها عالمية، كانت بين دولتين وليس فقط حاكمين، ومدعومة من قبل شعب بدأت عنده مشاعر القومية والانتماء لوطن وليس كونهم رعية ملك أو حاكم معين، خاصة مع توسع رقعة الإمبراطورية، وازدياد إيراداتها وأرباحها الاقتصادية؛ وكانت هذه المشاعر القومية ممزوجة بالولاءات الدينية أيضاً من أجل مواجهة القوة الكاثوليكية العظمى فرنسا (Merriman, 1996, p. 544, 470-1).

المبحث الخامس: الثورة الفرنسية والأمريكية

ثم جاء زمن أهم حدث منفرد في تاريخ الحكم ألا وهو الثورة الفرنسية سنة 1789م، وهذا حسب أحد مؤرخي الحكم "فاينر" (S.E. Finer) (Finer, 1997, p. 1517). فالكثير من المفاهيم السياسية الحديثة يُنسب تطبيقها العملي إلى الثورة الفرنسية، مثل تغليب الحرية والمساواة أمام القانون، والسيادة الشعبية، فحقوق المواطنين وفكرة الجنسية، وأهم من ذلك، القومية الحديثة. ولذلك كانت أحداث الثورة الفرنسية وما أحدثته من تغيير في الشكل السياسي الاجتماعي هي فعلياً ولادة الدولة الأمة أو الدولة القومية الحديثة (modern nation-state)؛ وإذا كان تعريف الحقبة التاريخية الحديثة (Modernity) مرتبطاً بالثورة الفرنسية أو الثورة الصناعية في بريطانيا، فإن العصر السياسي الحديث (political modernity) كان قد انطلق مع التحول إلى الدولة الأمة الحديثة التي ترجمتها الثورة الفرنسية إلى الواقع. ولقد سلطت الثورة الفرنسية الضوء على ما اصطلح بتسميته "الطبقة الثالثة" (third estate) وهي كل ما سوى الطبقتين الأخريين، أي رجال الدين والنبلاء. وصار عامة الناس يطالبون بحقوقهم السياسية

والحد من استبداد الملك. وشكلت هذه الطبقة المجلس الوطني الذي قام بدوره بكتابة الإعلان التأسيسي لحقوق الرجال والمواطنين[٦]، والذي صار المقدمة للدستور الذي عُدّل فيما بعد ليكون أول دستور معترف به في فرنسا.

ومع أن دستور 1791م شكل انفصالاً رسمياً عن النظام المستبد السابق وغير من علاقة الحاكم بالمحكوم، بما في ذلك إلغاء طبقة النبلاء، إلا أن التمييز الطبقي لم يختفِ بالكامل حيث استمر ربط الحقوق السياسية بالثروة وتملك الأراضي (Merriman, 1996, p. 232; Doyle, 1992, p. 256-7, 59). بل إن حكم ملاك الأراضي المعروف بالأوليغاركية (oligarchy) كان ثابتاً منذ 1688م في بريطانيا وغالبية أوربا، واستمر إلى ما بعد قرنين من الزمن (Upton, 2001, p. 151). لكن الثورة لم تمض من دون مقاومة، فقد كانت بعض المجموعات لا تناسبها هذه التغيرات، مثل النبلاء والكاثوليك، واستمرت المقاومة في شرق وغرب فرنسا حتى تحولت إلى ثورة مضادة، لكنها جوبهت بالإرهاب (Terror) ممن اعتبروهم أعداء الثورة.

تُنسب الكثير من الإنجازات السياسية للثورة الفرنسية وبعض ذلك لا شك صحيح، أما بالنسبة لتدشين العصر الحديث من خلال الدولة القومية والفكر القومي المنشئ لها، فهناك دراسات حديثة تتحدى تلك الرواية المرتكزة على التفوق الأوربي ودور الثورة الفرنسية في إطلاق العصر السياسي الحديث؛ ويرى العديد من الباحثين أن هناك تجاهل لظواهر مشابهة خارج أوربا، ودور الاحتلال في نشر ذلك (Bhambra, 2007, p. 122-3). ثم هل كانت الثورة الفرنسية وغيرها في أوربا في تلك الحقبة تُحركها الرغبة الصادقة في التطوير والتحديث لا غير؟ هذا يحتاج إلى أدلة قاطعة وهي غير متوفرة، بل كانت الكثير من الثورات ضد الإصلاحات المرجوة وليس من أجلها (Upton, 2001, p. 373). ثم كما أن الثورة الفرنسية ورّثت للعالم الإعلان التأسيسي لحقوق الرجال والمواطنين، إلا أنها ورّثت كذلك فكرة التدخل العسكري في السياسة (بغض النظر عن الجهة التي يؤيدها)، وأيضاً النظام الشمولي المدعوم من قبل الشعب، كما هو حال الديماغوجية (Finer, 1997, p. 1566). ومع أن الثورة الفرنسية ما زالت محل نقاش وجدل أكاديمي كبير يسعى لتحديد أسبابها وآثارها الباقية إلا أن الجميع متفق على أهميتها التاريخية حيث كانت بمثابة شهادة وفاة للنظام الأوربي القديم القائم على مجموعة عشوائية

وغير منطقية من الحريات والميزات الاجتماعية والسلطات المتداخلة (Doyle, 1992, p. 259) ، وكونها غيرت الوجه السياسي لأوربا للأبد، وبالتَبَع العالم بأسره.

والدول في هذه الفترة المبكرة كانت تستفيد وتستورد الأفكار من بعضها البعض. فالثورة الأمريكية كان لها دور بارز في تدشين مؤسسة الدولة الحديثة وقد سبقت الثورة الفرنسية بقرابة ثلاث عشرة سنة. وإضافة إلى كونها سابقة لها زمنياً فقد سبقتها إبداعاً كذلك فمما أبدعته التجربة الأمريكية في مجال الحكم ستة أمور: الدستور المكتوب، والمجلس الدستوري الخاص لكتابة ذاك الدستور، وصحيفة الحقوق، والمحاكم الدستورية، والفصل بين السلطات الثلاثة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وأخيراً الفدرالية الحقيقية (Finer, 1997, p. 1502). وقد يقال أن حقبة التنوير الأوربية طُبّقت عملياً وسياسياً في أمريكا قبل أوربا نفسها. ثم لا يخفى تأثر الساسة الأمريكان بالدستور البريطاني، كون أمريكا تأسست كمستعمرة بريطانية. وإذا كانت الثورة الأمريكية قد أسهمت في تأجيج الروح الثورية في أوربا، فإن الثورة الفرنسية كانت التي ترجمت تلك المشاعر الثورية إلى برنامج عملي وتفاصيل تنفيذية (Doyle, 1992, p. 259).

ويثني فاينر على تجربة أمريكا في سلطة القانون ويرى أنها دفعت بمفهوم الدولة الحديثة إلى مرحلتها قبل الأخيرة، أي ما قبل نضوج المفهوم بشكل كامل. ورغم ما يراه من إبداعات في التجربة الأمريكية إلا أنه لا يخفي تعجبه من التناقضات الموجودة فيها وخاصة كثرة الضوابط الحاكمة للسلطة وتوزيع السلطات ما بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات والفصل بين السلطات على المستويين الفدرالي المركزي والفرعي لدى الولايات، وغير ذلك. ومما قاله في هذا الصدد: "هذا أكثر دستور يتمتع بصفة القانونية في العالم أجمع. نظرياً، لم يكن لها أن تنجح آنذاك، ولا ينبغي أن تنجح الآن. *ومع ذلك تُكمل المسير*[٧]."(Finer, 1997, p. 1516)

المبحث السادس: قرن الثورات والحكم الدستوري

لقد شهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تفوقاً اقتصادياً وعسكرياً ملحوظاً لبريطانيا وأمريكا وفرنسا، وجدير بالذكر أن فرنسا كانت على الدوام سبب خشية الأوربيين، خاصة

بسبب خططها التوسعية، وفي مرحلتها الثورية صار تصدير الثورة للبلدان الأخرى ما يشغلهم. وبالنسبة للكثيرين، تصدير فرنسا لقِيَم الثورة "الحرية، والأخوة، والمساواة" كان أشبه بالاحتلال حيث امتزجت هذه القيم النبيلة بسطوة فرنسا العسكرية، وهذا استمر بالطبع في عهد نابوليون وتوسع الإمبراطورية الفرنسية وكثرة حروبها، حيث قام نابوليون بتوحيد القوانين وتعميمها على الجميع تحت القانون النابوليوني (Napoleonic Code) (Merriman, 1996, p. 565-9). كل ذلك لعب دوراً هاماً بطريقة غير مباشرة في تغذية مشاعر القومية عند أعداء فرنسا، خاصة في ألمانيا. وحسب أحد الباحثين الغربيين، فإن نابوليون قد حول القومية إلى "دين علماني عدواني" (Merriman, 1996, p. 585). ومما تغير بشكل جذري وله علاقة وطيدة بصعود القومية والتي تحولت من قومية ليبرالية إلى قومية محافظة قريباً من سنة الثورات 1848م، زيادة أعداد الجيوش بشكل هائل وأضعاف كثيرة (Finer, 1997, p. 1573). ومع ازدياد الحس القومي والانتماء الوطني، زادت قدسية الانضمام للجيش وبدأت تشكيلة الجيوش الوطنية تتغير حيث زادت نسبة المواطنين بشكل كبير مقارنة بالسابق عندما كانت نسبة معتبرة من الأجانب (Finer, 1997, p. 1549).

أما بالنسبة للدولة الحديثة محور هذا البحث، فمما يميز القرن التاسع عشر عن غيره في أوربا بالذات هو كثرة الدول التي بدأت تتحول من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري من خلال كتابة دستور الدولة وتطبيقه، وبدأت الدول الأخرى تنظر لمنظومة الدولة الحديثة على أنها أساس التقدم والازدهار، وبالطبع كان للاحتلال دوره اللافت في محاولة فرض هذا النظام على الدول المستعمَرة فيما بعد. وغدت الكثير من الدول في هذه الفترة ملكيات دستورية، وبعضها أيضاً ارتقى إلى مستوى الحكم البرلماني (Finer, 1997, p. 1589-90).[٨] وبشكل عام، وبحلول سنة 1814م، حصل تحول دستوري في فرنسا، وهولندا، والنروج، وبعض الدول الألمانية الصغيرة، ثم مع حلول سنة 1848م، انضمت الدنمارك وسويسرا إلى هذا الصنف. ثم حصل بعض التراجع في فرنسا وبروسيا والنمسا–المجر وبعض الدويلات الألمانية والإيطالية، لكن في نهاية المطاف وبحلول سنة 1870م، كانت أوربا بأكملها قد تحولت إلى الحكم الدستوري بشكل أو بآخر، ولم يبق إلا روسيا ملتزمة بالحكم المطلق (Finer, 1997, p. 1592).

الفصل الثاني: نشأة الدولة الحديثة فكرياً

بعد التفصيل في نشأة الدولة الحديثة تاريخياً وسياسياً، لقد حان الوقت لرسم معالم الفكر السياسي الأوربي الذي رافق نشوء وتطور تلك الدولة. وأحياناً يسبق الفكر التطبيق العملي وربما بمراحل، وعلى العكس من ذلك، كثيراً ما يستلهم الفكر وينضج بعد ملاحظة حوادث الواقع وتقلباته. وينبغي أن يُعلم أن المؤسسات السياسية والتركيبات الاجتماعية ستتأثر تدريجياً لا ريب بما تنتجه الشعوب من فكر، وهو ما غيّر وجه أوربا وأبرز التغيرات السياسية والاجتماعية التي ساعدت على نشأة الدولة الحديثة، ولم يكن ليحصل ذلك لولا عصر النهضة والإصلاح البروتستانتي (Finer, 1997, p. 1304). وتظهر أهمية الفكر السياسي إذا لاحظنا مثلاً أن فكرة السيادة المكانية المرتبطة عضوياً بمفهوم الدولة الحديثة لم تلقَ قبولاً خارج أوربا رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية هناك أيضاً، مما يؤشر إلى أن تطور الدولة الحديثة في أوربا له عناصر فكرية مؤثرة وليس فقط عناصر كلية مثل تغير الأوضاع الاقتصادية والعسكرية (Spruyt, 1994, p. 68).

وإذا كانت المواضيع التي تناولها الفكر السياسي مرتبطة بالأوضاع السياسية في حقبة ما، فإن مفهوم الدولة لم يَصِر محور الفكر السياسي الأوربي حتى نهاية القرن السادس عشر (Held, 1984, p. 30)، بل وصار أهم ما يدرس في ذلك الفن في بداية القرن السابع عشر (Skinner, 1978, p. 349). وحصل ذلك مع دخول جان بودان (Jean Bodin 1530-96) وتوماس هوبز (Thomas Hobbes 1588-1679) هذا المعترك حيث أثار الأول مفهوم السيادة وركز عليه، وأثار الآخر مبدأ العقد الاجتماعي وإن كان للدفاع عن قوة الحاكم المطلقة، والتفصيل في فكرهما ومساهمتهما يأتي لاحقاً. وفي العموم، ليس بعيداً القول أن الفكر السياسي الحديث عبارة عن قصة الدولة وإعادة صياغتها في أشكالها المختلفة (McClelland, 1996, p. 136).

المبحث الأول: مارسيليوس بادوا وماكيافيللي

هناك أسماء وكتابات أخرى جاءت مبكراً وتُذكر في هذا المضمار، مثل مارسيليوس من بادوا (Marsilius of Padua 1275-1342) ونيكولو ماكيافيللي (Niccolo Machiavelli 1469-1527)، لكنها أقل ارتباطاً بموضوع الدولة ولهذا لن نطيل في ذكرها. ومع أن المؤلفين المذكورين أدناه هم أشهر من ساهموا في هذا المضمار، لكن كما هو الحال في كل فن، هذا لا ينفي وجود الكثيرين ممن لم يحرزوا تلك الشهرة والذين استفاد منهم هؤلاء في مناقشة وبلورة تلك الأفكار. أما مارسيليوس فيُعتبر حلقة وصل ما بين القرون الوسطى والعصر الحديث (Ebenstein, 1969, p. 265)، فقد خصص كتابه "المدافع عن السلام" (*The Defender of Peace*, 1324) لعرض الحجج والأسباب التي من أجلها يؤيد الحكام في صراعهم مع مؤسسة البابوية. ويعتبر البعض أن انتصاره للسلطة الزمنية على حساب السلطة الدينية ومعارضته لرؤية الكنيسة العالمية وطموحها التوسعية يمثل تأييداً لفكرة الدولة الحديثة ذات السيادة. ويبدو أن الكثير من ذلك هو تحميل النص ما ليس فيه والتقول على كاتبه بما لم يقله، بل ولم يكن في مخيلته في ذلك الوقت المبكر، أي بداية القرن الرابع عشر (McClelland, 1996, p. 136-7, 143, 146). صحيح أن كلامه عن محاسبة السلطة والسيادة الشعبية وغير ذلك فيه لمسات مستقبلية لكن ينبغي أن يُفهم ذلك في سياق القرون الوسطى؛ ولعل أقصى ما يمكن أن يقال هو أنه سبق مارتن لوثر (Martin Luther 1483-1546) بقرابة قرنين من الزمن، ومهد لرؤيته الإصلاحية خاصة في جانبها السياسي والتي قوّضت سلطة الكنيسة السياسية كثيراً.

أما ماكيافيللي فقد أثار الكثير من الجدل بكتاباته وحتى العصر الحاضر، وذلك لما في الكثير منها من تناقض وعدم تجانس، رغم محاولات البعض للتوفيق بينها. وما يهمنا في ذلك هو ما تخلل كتاباته من كلام عن الدولة. ولعل السبب في رأي البعض أن ماكيافيللي يمثل بداية انفصال الفكر السياسي عن عالم القرون الوسطى هو عدم اكتراثه بالتراث المسيحي ووظائف الأمير الدينية. وحيث كان الكُتّاب يجعلون السلطة وسيلة إلى غايات معينة مثل تحقيق الرفاه والعدل ونشر الديانة المسيحية، فإن ماكيافيللي جعل السلطة غاية في ذاتها، وتُفعل أشنع

الأفعال للمحافظة عليها. وهذا خلاصة ما في كتابه "الأمير" (*The Prince*, 1513) حيث يقول:[٩] "من أجل الحفاظ على الدولة، قد يضطر الأمير في كثير من الأحيان أن يفعل أفعالاً مخالفة لكلامه، ومخالفة للخير، وللإنسانية، وللدين." ويصرح كذلك أن الأمير إذا أراد المحافظة على دولته، فكثيراً ما يحتاج لفعل ما لا يوصف بالخير (Machiavelli, 1992, p. 53). ويحاول البعض أن يقرأ في استخدامه لمصطلح الدولة نظرة مستقبلية شبيهة بتصورنا للدولة الحديثة. لكن ينبغي التنويه إلى أنه ينسب الدولة إلى الأمير كأنها ملكه، وهذا هو تصوره للدولة وليس كمؤسسة لاشخصية قائمة بذاتها (Nederman, 2019). لكنه من الطريف أن نجده كذلك يذكر الأمير والدولة منفصلين كما في قوله: "ولذلك الأمير الحكيم يفكر بطرق مختلفة لجعل مواطنيه محتاجين إلى الدولة وإليه بشتى الأحوال وفي كل ظرف؛ وحينها يمكنه دوماً الوثوق بهم." (Machiavelli, 1992, p. 30) وعموماً، يظهر جلياً مما تقدم أن لا هَمّ عند ماكيافيللي إلا تقوية السلطة الحاكمة وإبقاء الشعب تحتها مديناً لها.

وفي المقابل، يبدو ماكيافيللي مختلفاً في كتابه الآخر الأقل شهرة "نقاشات حول ليفي" [١٠] (*Discourses on Livy*, 1513-17) والذي يظهر فيه كمؤيد ومحب للحكم الجمهوري مبدياً ثنائه على المحكومين بشكل عام مقابل ثنائه على الحكام حيث يعَنْوِن أحد فصوله: "الشعب أكثر حكمة وثباتاً من الأمراء" (Machiavelli, n.d. p. 260). ثم يعلق على أنواع الحكم وسهولة انحدار الحكم الصالح إلى عكسه فالملك ينقلب إلى الطغيان، والأرستقراطية تنقلب إلى الأوليغاركية، وحكم الشعب ينقلب إلى الفوضى؛ ويقول: "عندما يجتمع الأمير، والنبلاء، وقوة الشعب، كلها تحت نفس الدستور، فهذه السلطات الثلاث ستراقب وتضبط بعضها البعض"(Machiavelli, n.d. p. 112-5). لكن يبدو أن ذلك الحس الجمهوري مثالي ونظري أكثر منه عملي وواقعي (Cassirer, 1946 p. 146)، كما هو كلامه في الأمير وكأنه يقول أن عالم السياسة يتطلب الواقعية المجردة. وبكل موضوعية، يظهر تأييده الكامل لفكرة "الغاية تبرر الوسيلة" في "النقاشات" كذلك حيث يجعل أمن البلد ومصلحته فوق كل اعتبار، بما في ذلك العدالة والإنسانية والعزة (Ebenstein, 1969, p. 284). والبعض قد يقرأ في ذلك التناقض تلوُّناً سياسياً لدى ماكيافيللي حيث كتب "الأمير" بعد "نقاشات حول ليفي"، وأهدى

"الأمير" إلى لورينزو دي ميديتشي (Lorenzo de' Medici)، وذلك بعد رجوع عائلة ميديتشي ليحكموا مدينة فلورنسا ويدمروا ما بها من مؤسسات جمهورية (McClelland, 1996, p.153-4).

المبحث الثاني: بودان وهوبز

ثم جاء من تأثر بماكيافيللي وكان مطلعاً على كتاباته لكنه طرح طرحاً مختلفاً وهو جان بودان. ويلاحظ القارئ لأشهر كتبه "كتب الدولة الستة"[١١] (*Six Books of the Commonwealth*, 1576) اهتمام بودان بالقيم والفضيلة منذ البداية، بخلاف ماكيافيللي، ومدى التزامه بالدين واعتقاده بعدالة وأهمية القانون الإلهي والطبيعي. لكن هذا لا يعني أنه كان مقلداً لطريقة كتُّاب القرون الوسطى ومواضيعهم، بل لا أثر في كتابه لأشهر تلك المواضيع وهو الجدل الدائر حول تصادم السلطتين الدينية والزمنية، وعلى هذا لم يكن تديّن بودان تديّناً تقليدياً. وتُعتبر فكرة السيادة أهم إسهامات بودان للفكر السياسي الحديث بلا منازع.

لقد خصص بودان مساحة كبيرة لشرح موضوع السيادة وخصائصها، معتمداً على خلفيته الأكاديمية الرصينة في ذلك. وقد عرّف السيادة بأنها: "السلطة المطلقة الأبدية الممنوحة للدولة"(Bodin, n.d. p. 24)، وقد شاع هذا التعريف واشتهر عن الرجل، بما في ذلك زعمه أنه أول من عرّف هذا المصطلح المهم، وعلى إثر ذلك نُسِبت فكرة سيادة الدولة الحديثة إليه. وفي رأي الباحثيْن، فإن هذا الأمر ينبغي فحصه رغم شهرته وانتشاره. فإذا نظرنا في كلامه عن السيادة، نجده في الفقرة التي تلي التعريف مباشرة ثم ما بعدها يتكلم عن تلك السيادة كصفة شخصية للأمير الحاكم ويُفَصّل في معاني الصفتين "المطلقة" و "الأبدية" المشار إليهما في تعريفه، ويطيل النفس في ذلك. فهو إذاً يجعل السيادة مطلقة وأبدية في شخص الأمير، بل ويجعله مخولاً من قبل الإله، وتلك السيادة وخصائصها خاصة به ليس بإمكانه منحها كما أن الإله لا يمكنه خلق إله آخر مساوياً له (Bodin, n.d. p. 40-2). ولا عبرة في جعل كلمة "الأبدية" عنواناً على الدولة بدلاً عن الحاكم، باعتبار فناء البشر وبقاء الدولة، فالذي عناه بودان من صفة الأبدية هو استمرارية تلك السيادة طيلة حياة ذلك الملك أو الأمير بخلاف من

يُمنح سلطة أو ولاية لفترة مؤقتة ثم تُنزع منه(Bodin, n.d. p. 26). فكلامه عن السيادة يجعلها خاصية من خصائص الأمير الحاكم وليس خاصّية من خصائص الدولة منفصلة عن هوية الحاكم، أياً كان. ومن أجل ذلك، يَبعُد القول أن مفهوم سيادة الدولة الحديثة عموماً وسيادة فرنسا خصوصاً مبنية على نظرية بودان، لا سيما أن فرنسا من الناحية العملية كانت تتمتع بشيء من تلك السيادة في أواخر الحكم الكابيتي (Capetian) قرب نهاية القرن الثالث عشر، أي ما قبل بودان بقرابة ثلاثة قرون(Spruyt, 1994, p. 104).

ولعل أقصى ما يمكن أن يقال أن بودان أول من أسهب في الكلام عن مفهوم السيادة لديه مستخدماً ذلك المصطلح الفرنسي "souveraineté"، وجعل ذلك الأساس في تصنيف الدول المختلفة، ثم أنه أثبت تلك السيادة للسلطة الزمنية بخلاف السلطة الدينية الكنسية، دون الخوض في الجانب النظري من ذلك الصراع الطويل.[١٢] وهو في الواقع قد نقل سلطة الكنيسة اللامحدودة وجعلها في يد الحاكم، لكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم تعظيمه لشأن السلطة الحاكمة لدرجة أنه صُنّف ضمن مؤيدي نظرية "الحق الإلهي في الحكم" بل وطاعة الحاكم مهما بلغ فساده وجبروته (Bodin, n.d. p. 67-8)، إلا أنه يصرح بأن الأمير ملزم بالقانون الإلهي والطبيعي ولذا ممنوع عليه ممارسة الظلم والطغيان، وقد ذكر بعض الصفات الحميدة التي ينبغي له التخلق بها (Bodin, n.d. p. 59-60). ومما يميز طرحه كذلك هو تفريقه بين شكل الدولة وشكل الحكومة، مما فُهم أيضاً على أنه رفع لشأن الدولة ككيان مستقل. ومع أن هذه ملاحظة مهمة إلا أنها ينبغي أن تُفهم في سياقها فقد أراد من ذلك رفع الإشكال الظاهر في كون الدولة مَلَكية والحكومة ديمقراطية أو أرستقراطية في آن واحد بحسب طريقة الملك في الحكم، أو على العكس أن تكون دولة شعبية وتحكم أرستقراطياً وهلم جراً؛ وذلك بهدف فهم كل أنواع الدول فهماً صحيحاً وتصنيفها بدقة مستشهداً ببعض الأمثلة الواقعية (Bodin, n.d. p. 56,74).

ولا شك أن كتاب بودان قد لاقى قبولاً بل وثناءً من علماء لاحقين كبار مثل لوك ومُنتسكيو وروسّو، خصوصاً تعظيمه لحق الفرد في التملك واشتراط موافقة الرعية لفرض الضرائب عليهم (Andrew, 2011, p. 76, 81). وغالباً ما يُلتمس العذر لبودان في تفضيله السلطة المطلقة بسبب ما رآه من حروب فرنسا الطائفية، فآثر السلطة القوية ورأى فيها بديلاً

مقبولاً؛ ويبدو الشبه ظاهراً بين بودان ولاحقه توماس هوبز في منتصف القرن السابع عشر والذي جعل السلطة القوية الضامن الرئيس للسلام والعدالة بعد أن زامن الحرب الأهلية الإنجليزية، ورأى الآثار المدمرة لحرب الثلاثين عاماً.

وإذا كان بودان قد رسم صورة للدولة القوية بحكم مطلق فإن هوبز قد زاد عليه ووصف الدولة بالشيء الضخم جداً "ليفاياثان"[١٣] وهو العنوان المختصر لأشهر كتبه (*Leviathan*, 1651)، بل وشبه فيه الدولة بالإله إلا أنه إله أرضيٌ فانٍ (Hobbes, n.d. p. 112). ولا غرو أن يقارن الحاكم بالإله حيث يستنتج ويقارن بعض قواعده بالأوامر الإلهية العشرة التي نزلت على موسى (ع) (Hobbes, n.d. p. 222-3). ثم قد شبه الدولة كذلك بالإنسان من حيث امتلاكها للروح والجسد والجوارح، وجعل سيادة الدولة بمثابة الروح لجسد الدولة (Hobbes, n.d. p. 7, 144). وقد عرّف الدولة بأنها شخص واحد[١٤] يمثل جمعاً من الناس بتخويل منهم، لاستخدام قوتهم جميعاً كما يراه مفيداً، بهدف ضمان السلام والدفاع المشترك (Hobbes, n.d. p. 112). ويركز على فكرة الميثاق بين أفراد الشعب، بعضهم مع بعض، والذي من خلاله تتم الموافقة ويحصل التخويل الذي يجعل أفعال وأحكام ذلك الحاكم كأنها أفعال وأحكام جميع من اختاره، ولو كان ممن لم يصوت له (Hobbes, n.d. p. 113-5). وهذا يجعل تصرفات الحاكم فوق المساءلة؛ أما بالنسبة لتصرفات أتباعه فليس عليهم إلا طاعة من قيدوا أنفسهم به، فإنه يشبه القوانين المدنية التابعة لتلك المواثيق المتبادلة بينهم بالقيود والسلاسل التي "قد ربطوا طرفاً منها بشفاه ذلك الرجل، أو الجمع من الرجال، الذي أعطوه السيادة، والطرف الآخر مربوط بآذانهم هم."(Hobbes, n.d. p. 138)

ومن أجل الحفاظ على الدولة وقوتها اللامحدودة وحمايتها من التفكك، هناك عدة أمور ينبغي مراعاتها، حسب رأيه، ومنها أنه يعارض تركز وتضخم القوة في أي مكوّن آخر في الدولة بما في ذلك: شعبية الرجال، أو احتكارهم للأموال، أو تعاظم بلدة من البلدات أو جمعية من الجمعيات (Hobbes, n.d. p. 217-8). ولنفس الغرض، يقرر أن قواعد السيادة تقتضي أن القوانين المدنية لا تنطبق على صاحب السيادة كونه المشَرّع، ملكاً كان أو مجلساً، بل وقد يؤدي ذلك إلى تفكك الدولة (Hobbes, n.d. p. 173, 212). ثم بخلاف بودان، جعل حق الفرد

بالتملك من أسباب تفكك الدولة أيضاً (Hobbes, n.d. p. 213). ويعارض ما يسمى بالحكومة المختلطة المشتملة على الملك الحاكم ومجلس عام مسؤول عن الشؤون المالية، ومجلس آخر مسؤول عن تشريع القوانين، ويصرح أن وجود ثلاثة أشخاص مستقلين دون الإضرار بالوحدة الكاملة ممكن في مجال العقيدة والإله،[١٥] لكن غير ممكن في مجال الحكم الدنيوي، حيث سيؤدي ذلك إلى وجود ثلاثة حكام مستقلين ذوي سيادة (Hobbes, n.d. p. 216).

وقد يقول قائل إن هوبز يرى تلك السلطة المطلقة من باب الضرورة وأخف الضررين حيث يعترف بما قد ينجم عن تلك السلطة المطلقة من نتائج سلبية، لكنه يرى أن الضرر الناجم عن غياب مثل تلك السلطة أعظم. وهذا صحيح، لكن يُشار إلى أنه يجعل السلطة المطلقة أصلاً ويطيل في الدفاع عنها منطقياً بفكره وتحليله، ثم دينياً بأدلة من الكتاب المقدس، ومن ثم يذكر هذا الاحتمال أي سوء استغلال تلك السلطة. فإذاً، ليس الحال أنه يجعل الأصل توزع السلطة ثم يفضل السلطة المطلقة على ضدها إن كان الخيار بين هذين النقيضين: بين سلطة مطلقة تُرتكب من خلالها بعض التجاوزات أو عكس ذلك الفوضى العارمة وما يسميه هو "الحرب الأبدية بين الرجل وجاره" (Hobbes, n.d. p. 136). إضافة إلى ذلك، نراه عند ذكره للأمراض والآفات التي قد تعتري الدولة وتسبب انهيارها، يبدأ بالأهم وهو في رأيه النقص في السلطة المطلقة، وليس العكس، مما قد يشجع الشعب على الثورة (Hobbes, n.d. p. 210).

وهوبز من أنصار الحكم الملكي فبعد الحديث عن أنواع الدول الثلاثة، الملك والأرستقراطية والديمقراطية، جادل بقوة من ستة زوايا عن الملك كأفضل أنواع الحكم (Hobbes, n.d. p. 122-25). ومن المثير أنه على الرغم من ذلك يقرر أن أهم ما يؤدي إلى رفاه الدولة هو الطاعة السياسية بغض النظر عن شكل الدولة: "لو أزلْتَ الطاعة من أي دولة، أياً كان نوعها، وبالتالي قد أزلْتَ وئام الشعب، فليس فقط حكمْتَ على الشعب بأنه لن يزدهر، بل وفي وقت قصير سيتفكك كذلك." (Hobbes, n.d. p. 221-2) والطاعة السياسية عنده أهم من شكل الحكم، فهو ينتقد التطلع إلى أفضل نوع من الحكم بوجود نوع معين، أي أنه يقر الموجود على مساوئه، لأن تقويض الموجود يخالف قانون الطبيعة والقانون الإلهي الحادث[١٦] (Hobbes, n.d. p. 361).

ويُعتبر هوبز من أوائل من نظّر للعقد الاجتماعي (social contract)، وذلك من خلال تركيزه على الميثاق الذي يتم من خلاله اختيار الحاكم، إلا أن العقد عند هوبز يتم بين أفراد الرعية، بعضهم مع بعض، وليس بين الرعية والحاكم، كما حصل مستقبلاً مع تطور مفهوم العقد الاجتماعي. ثم من أبرز ما فعله هوبز أنه قوض قوة الكنيسة السياسية بالكامل وجعلها تابعة للدولة بسيادة من يحكمها، وجعل حاكم تلك الدولة هو الرئيس الديني الأوحد (Hobbes, n.d. p. 365). أي أنه ضم السلطة الدينية إلى السلطة الزمنية. ثم نفى وجود كنيسة عالمية يحق لها طاعة كل العالم المسيحي، وشبه ذلك الواقع بحكم ملكي عالمي برءاسة البابا يحكم العالم المسيحي بأكمله؛ (Hobbes, n.d. p. 451-3) وسبب استحالة ذلك أن المسيحيين حول العالم في ذمتهم طاعة من يحكمهم من الأمراء في الدول المختلفة، وليس البابا (Hobbes, n.d. p. 306). وقد جعل الدعاة للدين المسيحي منزوعي السلطة المدنية السياسية التي تمكنهم من إصدار المكافآت أو العقوبات(Hobbes, n.d. p. 325-7).

ثم كما أنه نزع عن الكنيسة آنذاك حق طاعة العالَم المسيحي، فقد نزع عنها كذلك شرف ما يسمى ب "مملكة الرب" (Kingdom of God) المذكورة مراراً في الكتاب المقدس، وخطّأ بشدة من يقول أن "مملكة الرب" المذكورة تمثلها الكنسية الحالية، بل واعتبره تحريفاً لآيات الكتاب المقدس والذي هو برأيه من أول أسباب الظلام الروحي (Hobbes, n.d. p. 398). ومن آرائه المثيرة أنه يعارض الرأي المشهور الذي يجعل "مملكة الرب" مملكة روحية، ويقرر بقوة أن "مملكة الرب" هي مملكة دنيوية مدنية وليست مملكة روحية أخروية (Hobbes, n.d. p. 266-70). ومعنى كون "مملكة الرب" دنيوية مدنية هو أنها وُجدت في الواقع ومثّلت حُكماً دنيوياً، إذ ينسب هوبز "مملكة الرب" إلى الميثاق التاريخي بين الله وبني إسرائيل، حيث كان الله هو الملك والحاكم الحقيقي لهم وهو صاحب السيادة العظمى، وعليه فإنه يشابه بين ذلك الميثاق التاريخي والمواثيق الحالية بين الحكام وشعوبهم.

المبحث الثالث: جون لوك

ونظراً للتشابه الظاهر بين هوبز وسابقه بودان وتركيزهما على أهمية قوة الحاكم وسيطرته التامة، يتضح أن جون لوك (John Locke 1632-1704) قد شق طريقاً مختلفاً إذ ألف أشهر كتبه "رسالتان في الحكم" (*Two Treatises of Government*, 1680-83)، حيث رد في الرسالة الأولى على كتاب روبرت فيلمر "البطرياركية" (Patriarcha) الذي انتصر مؤلفه بقوة للحق الإلهي في الحكم، ومن ثم انتقد لوك الحكم الملكي المطلق في بداية رسالته الثانية مصرحاً أن الحكم الملكي المطلق يتعارض كلياً مع فكرتي المجتمع المدني والحكومة المدنية (Locke, 1996, p. 121, 159). ويركز في كلامه عن الدولة والحكومة على كونهما الحَكَم الفصل في خلافات الناس بعضهم مع بعض والسلطة المخولة بمعاقبة المخالفين، ووجوب التسليم لقانون يطبق على الجميع؛ وفي حالة عدم وجود مثل هذا التقاضي لسلطة عليا، يبقى الناس في حالة الطبيعة حيث يكون كل إنسان بنفسه هو الخصم والحكم.

ورغم امتداحه للاجتماع السياسي المدني المنظم والذي يخفف من منغصات حالة الطبيعة المرسَلة إلا أنه لا يعتبر حالة الطبيعة حالة حرب وفوضى عارمة كما يرى هوبز. وفي نظره، كون حالة الطبيعة حالة حرية لا يستلزم كونها حالة استحقاق، بمعنى أن حرية الفرد لا تمنحه حق إتلاف نفسه أو الاعتداء على حقوق غيره الطبيعية والممنوحة من قبل الرب وهي حقوق الحياة والحرية والملكية (Locke, 1996, p. 117). ولأهمية تلك الحقوق الطبيعية والحفاظ عليها من قبل السلطة المخولة، أولى أهمية خاصة للعقد الاجتماعي بين الحاكم والرعية والتزام الطرفين به من جهة، ومن جهة أخرى أجاز مجابهة السلطة الحاكمة بالقوة في حال إخفاقها في إحراز الأهداف التي من أجلها نصبها الشعب. ومع انتصاره لفكرة مقاومة ظلم السلطة وطغيانها، إلا إنه أجاز ذلك دون تفصيل وأعطى ذلك الحق للشعب بشكل عام، قبل أن يشرع في الرد على الشبهات التي قد تُثار حول مشروعية مقاومة الشعب لظلم من نصبهم وأمنهم على حقوقه الطبيعية (Locke, 1996, p. 229-32). وفي حين أن أفكار لوك بدأت تجد طريقها إلى بنود الدستور الإنجليزي الأولية، لم يخطر ببال الإنجليز آنذاك أنها بمثابة سيف ذي حدين ستستخدمه المستعمرات الأمريكية مستقبلاً للتحرر من نير الاحتلال الإنجليزي(Doyle, 1992, p. 234).

ويتحدث لوك عن ثلاث سلطات: التشريعية، والتنفيذية، والاتحادية (الخارجية)، وهذه الأخيرة سلطة تنفيذية مختصة بشؤون الدولة الخارجية. ويرى أن السلطة التشريعية مؤقتة نوعاً ما حيث لا عمل لها بعد سن القوانين، والسلطة الدائمة للتنفيذية التي تشرف على تنفيذ القوانين المشرعة؛ لكن ذلك لا يقلل أبداً من أهمية السلطة التشريعية، بل يصرح أن القانون الأول والأساسي للدول هو تحديد السلطة التشريعية، كونها السلطة الأقوى، وأهمية موافقة المجتمع على ذلك، لأن طاعة تلك القوانين ينبغي أن تكون مطلقة (Locke, 1996, p. 182-3). ومع ذلك، جعل لتلك السلطة مدىً وحداً، ولم يجعلها مطلقة اليدين، حيث جعل لدى الشعب سلطة أعلى لإزالة أو تغيير السلطة التشريعية متى اقتضى الأمر ذلك، إذا خانت الثقة المخولة لها من قبل الشعب ولم تعمل للأهداف التي من أجلها حصلت على ذلك التخويل (Locke, 1996, p. 191).

إضافة إلى ما سبق، عُرف لوك بتفريقه بين السلطات الثلاث نظرياً في المسؤولية ولكنه يقر بعدم استطاعة التفريق بين السلطة التنفيذية والاتحادية لما ينتج عن ذلك من تشتيت لمصالح المجتمع الداخلية والخارجية. وقد تُنسب فكرة الفصل بين السلطات الثلاث إلى لوك، حيث يؤكد أن الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سمة من سمات الملكيات المعتدلة والحكومات ذات البنية الصحيحة، لكن من الواضح أن كلامه ذاك يأتي كملاحظة وتوصيف للواقع أكثر منه توجيه وتصحيح للواقع، والصحيح أن من بلور مفهوم الفصل بين السلطات بدقة هو مُنتسكيو بعده بقرابة 70 سنة.

المبحث الرابع: مُنتسكيو وروسّو

كان تشارلز (بارون) مُنتسكيو (Montesquieu 1689-1755) من أبرز المفكرين السياسيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، وعرفنا أهم آرائه السياسية من أشهر كتبه "روح القوانين" (*The Spirit of the Laws*, 1748) (Montesquieu, 1949)، والذي كان مُلهِماً لبعض التجارب السياسية منها الفرنسية والأمريكية.[١٧] ورغم بدء عصر التنوير في القرن الثامن عشر

وما تمخض عنه من مُخرجات إصلاحية، لكن يبدو أنه لم يَصدر شيء ذو بال في مجال النظرية السياسية بعد لوك حتى جاء مُنتسكيو وكتابه هذا الذي خرق ذلك النمط في منتصف القرن، وذلك لانشغال العلماء بالجوانب البيرقراطية الإدارية أكثر منها السياسية الفلسفية (Doyle, 1992, p. 235). وفي "روح القوانين، أكد مُنتسكيو على نسبية القوانين وتبعاً لذلك نسبية الحكومات، ملاحظاً أن ما يناسب شعباً من الشعوب قد لا يناسب الآخر. وعلى نفس الخط، تكلم على أهمية اختلاف المناخ وتأثير ذلك على الأفراد والحكومات. وخلافاً لهوبز كلياً، وللوك جزئياً، واللذان أكدا على أن حالة الطبيعة هي حالة حرب مع تباين بينهما في ذلك، فإن مُنتسكيو يرى أن حالة الحرب في البشرية تلي دخول الناس في حالة الاجتماع السياسي المدني وليس قبله، وعندها تبرز الحاجة للقوانين والحكومات (Montesquieu, 1949, p. 5).

ومن الطريف أن أبرز ما اشتهر به مُنتسكيو وهو مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، قد استقاه واستفاده من ملاحظته لنظام الحكم البريطاني وإعجابه به وتفضيله إياه على الحكم المطلق في بلده فرنسا؛ ووجه الطرافة في ذلك أنه خُيّل إليه أن النظام البريطاني قائم على الفصل بين السلطات، لكنه كان مخطئاً حيث كانت السلطة مركزة في السلطة التشريعية هناك، أي البرلمان (Montesquieu, 1949). ومما قاله في هذا الشأن ما يلي: "عندما تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية موحدة في نفس الشخص، أو في نفس الهيئة من المسؤولين، لا يمكن أن يكون هناك حرية" وذلك لاحتمال سنّ قوانين استبدادية ومن ثم تنفيذها بطريقة استبدادية. وكذلك الخطر قائم على الحرية في حال عدم فصل السلطة القضائية عن التشريعية والتنفيذية؛ ففي الحالة الأولى يكون القاضي هو المشرع وذلك يعرض حياة وحرية الرعية للتحكم العشوائي، وفي الأخيرة يكون القاضي هو المنفذ وقد يمارس العنف والظلم (Montesquieu, 1949, p. 151-2). ومن خلال ما سبق وتناوله لموضوع الفصل بين السلطات، يظهر جلياً أن شغله الشاغل حماية الحرية السياسية والحفاظ عليها، ساعياً لكشف ما يشكل خطراً عليها. وركز أيضاً على أهمية التوازن بين هذه السلطات ورقابة كل منها على الأخرى، لتقوم كل سلطة بكبح جماح الأخرى، مما له ارتباط وثيق بفكرة الضوابط والتوازنات

في الحكم (checks and balances)، والتي تُعتبر من ضرورات الحكم الرشيد ومن أهم محاور الفقه الدستوري اليوم.

ومع أهمية مُنتسكيو في الفكر السياسي الفرنسي، يُعتبر جان جاك روسّو (Jean Jacques Rousseau 1712-1778) الذي ينحدر من سويسرا أكثر أهمية وتأثيراً منه، وذلك من خلال أشهر كتبه "العقد الاجتماعي" (*The Social Contract or Principles of Political Right*, 1762) (Rousseau, n.d.)، والذي تناول فيه موضوع العقد الاجتماعي أو ما يسميه أحياناً الاتفاق الاجتماعي، وما يتفرع عنه من حقوق وواجبات سياسية. وقد استهل كتابه بالتعبير عن فخره كمواطن في دولة حرة هي جنيف. ومن خلال عبارته المشهورة التي افتتح بها فصله الأول: "ولد الإنسان حراً، وتجده مكبلاً بالسلاسل في كل مكان"، يظهر اهتمامه بموضوع الحرية السياسية (Rousseau, n.d. p. 100).

وبعد الكلام عن ذلك الاتفاق الاجتماعي يلخص فحواه بوضع كل شخص نفسه وكل قوته تحت التوجيه الأعلى لما يسميه "الإرادة العامة" (general will)، (Rousseau, n.d. p. 110)وهو مصطلح بالغ الأهمية عنده ويركز عليه كثيراً، وقد بين أن "الإرادة العامة" هي إرادة الناس جميعاً التي تهدف إلى الخير العام للجميع، وهي القوة التي تدفع بالدولة إلى الأمام (Rousseau, n.d. p. 119). ويرى أن "السيادة" في الدولة ليست إلا ممارسة الإرادة العامة، وعليه فإنه يجعل السلطة السيادية أمراً جماعياً لا فردياً، وهو ما يُعرف اليوم بالسيادة الشعبية، ولذلك يجعل للأفراد دوراً مزدوجاً من حيث هم جزء من الرعية وجزء من صاحب السيادة (sovereign) كذلك في آن واحد. ثم يضيف روسّو أن الحكومة ليست صاحب السيادة وإنما جسم انتقالي بين صاحب السيادة والشعب. ويفرق بين الحكومة والدولة حيث يجعل الدولة قائمة بذاتها، بينما الحكومة تستمد وجودها من صاحب السيادة (Rousseau, n.d. p. 152). ومع ظهور مفهوم ما يعرف بالمستبد المستنير أو القانوني ومدافعة الكثيرين عنه، جاء موقف روسّو الصلب حيث وبخ مؤيدي ذلك النوع من الاستبداد قائلاً: "أعفوني من حديثكم عن الاستبداد القانوني. لا أستسيغه أبداً، بل ولن أستطيع فهمه؛ الذي أراه هو كلمتين متناقضتين لا تعنيان لي شيئاً حيث رُكّبتا." (Doyle, 1992, p. 237) ومن المعلوم أنه يعارض

مبدأ التمثيل ويرفض بشدة فكرة تمثيل السيادة، وبالتالي لا يمكن لممثلي الشعب الموافقة على أي قانون من دون موافقة أفراد الشعب شخصياً وإلا فهو باطل وليس قانوناً (Rousseau, n.d. p. 187)، وفي هذا مبالغة ظاهرة وبعد عن الواقع.

ورغم كل ما قدمه روسّو من فكر وإسهامات، فإن فكره لا يخلو من تناقضات، كما ذكرنا سابقاً بالنسبة لمنتسكيو، بل قد تباينت الآراء حوله والتحليلات إلى درجة أن الكثيرين يعدونه ديمقراطياً إلى النخاع، في حين أن آخرين يعتبرونه داعياً للشمولية؛ وفي حين أن البعض يرى فيه الروح الثورية المتفلتة، يرى فيه آخرون سمات التحفظ والحذر (Mujāhid, 1986. p. 405). ومن الملفت أن روسّو يعلم ويشير أحياناً إلى ما قد يُقرأ على أنه تناقض في كلامه ففي معرض ما كتب عن حدود السلطة السيادية يصرح في الهامش: "أيها القراء اليقظين، أرجوكم لا تتهموني بالتناقض هنا وأنتم متسرعون. لم أستطع تجنب ذلك لأسباب تتعلق بفقر اللغة، فقط تمهلوا." (Rousseau, n.d. p. 125) ثم عند تقديمه لفصله عن الحكومة بشكل عام، بدأ بتحذير القارئ وتشجيعه على القراءة المتأنية، معللاً ذلك بعدم قدرته (أي المؤلف) على إفهام من لا يعيره الانتباه (Rousseau, n.d. p. 149). ومن ناحية أخرى، الكثير من كلامه يبدو نظرياً وأحياناً مثالياً، فعند كلامه عن الإرادة العامة وإمكانية تعرضها للخطأ يقرر أن الإرادة العامة دوماً صحيحة من حيث استحالة إرادة الشر للنفس عمداً لكن الخطأ يحصل في التمييز بين المصلحة والمفسدة، ثم يبين أن التعبير الصحيح عن الإرادة العامة وعدم تعرض الناس للخداع مرهون بعدم وجود الجمعيات والتكتلات المنحازة، وهو أمر أقرب إلى العدم كما هو معلوم (Rousseau, n.d. p. 123-4). ثم عند كلامه عن الحكومة وأهمية تعبيرها عن الإرادة العامة فقط، يوضح الحال إن غلبت عليها الإرادة الخاصة، وكيف ينتج عن ذلك تفرق في السيادة، وبالتالي تختفي الوحدة الاجتماعية وينحل الجسم السياسي؛ فهنا كذلك يبدو الكلام بعيداً عن الواقع ومن دون تطلع إلى أي حل عملي (Rousseau, n.d. p. 152).

الخاتمة:

يظهر من كل ما سبق أن الدولة الحديثة قد نشأت وتشكلت عبر قرون طويلة، بما في ذلك المواضيع والمفاهيم الفكرية المتعلقة بها، والصحيح أن كل ذلك حصل في الحقبة المبكرة من العصر الحديث ما بين 1500م و ١٨٠٠م. ومع دخول أوربا القرن السادس عشر، حيث كان عصر النهضة في أوجه وسلطة الكنيسة الزمنية والروحية في تراجع كبير، هيمن على الأجواء حدث الإصلاح البروتستانتي وما نتج عنه من تقويض لسلطة الكنيسة وتقوية سلطة الملوك والأمراء الزمنية على حسابها، وما تبع ذلك الحدث من نشوب حروب دينية طائفية وأخرى أهلية في سائر أوربا التي كانت مجزأة إلى دويلات صغيرة تزيد عن 1500 دويلة. وفي مثل تلك الظروف ظهر أمثال جان بودان في النصف الأخير للقرن وبعده بزمن توماس هوبز، واللذان أيدا وانتصرا لفكرة السلطة القوية المطلقة التي تستطيع أن تسيطر على مثل تلك الفوضى وتمسك بزمام الأمور.

واستمرت الحروب الدينية في القرن السابع عشر، وأخطرها حرب الثلاثين عاماً التي لم يطفئها إلا معاهدة ويستفاليا سنة ١٦٤٨م، والتي رسخت منظومة الدول والنظام الدولي المرتبط بها. ورغم هدوء الحروب الدينية بعد ويستفاليا إلا أن الحروب الملكية استعرت وعصفت بالقارة في قرن عرف بالاستبداد والحكم المطلق. وقد حتّمت هذه الظروف على الحكام تقوية دولهم وزيادة المركزة فيها وذلك من خلال وسائل كثيرة كتعزيز البيرقراطية الإدارية، وتكثير جباة الضرائب، وتحسين وسائل التواصل والمراقبة، وأهمها تكبير الجيوش وزيادة دخلها. كل ذلك جعل الكثيرين يرون في الحكم المطلق بدايات تشكل عناصر الدولة الحديثة، على ما في الأمر من تناقض، لا سيما والدولة الحديثة يُنظر إليها على أنها دولة القانون وتداول السلطة. واستمر الحال في القرن السابع عشر والكتابات السياسية لا تخرج غالباً عن نمط تعظيم الحق الإلهي في الحكم إلى أن جاء جون لوك برسالتيه الشهيرتين عن الحكم حيث انتقد الحكم المطلق بشدة في الثانية منهما، مما شكل تحولاً مهماً في النظرة إلى الحكم، بل ومشروعية الثورة على من يسيء الحكم ويخالف القوانين. ورغم طغيان الملوك والأمراء في تلك الفترة وغلبة الاستبداد على أكثر بلدان أوربا، إلا أن بعض الدول كانت مَلَكيتها محدودة مثل هولندا وإنجلترا وبولندا، وكانت

السلطة متمركزة بيد المجلس التمثيلي أو البرلمان أحياناً؛ وإن ملاحظة عدم احتكار الملك للسلطة وخاصة في إنجلترا، هو ما ألهم تشارلز بارون مُنتسكيو فكرة الفصل بين السلطات الثلاث والموازنة فيما بينها.

ومن المعلوم أن القرن الثامن عشر كان مهماً جداً حيث غلب عليه حقبة التنوير والفكر الإصلاحي، وبدأت تترسخ بعض المفاهيم والمبادئ السياسية الحديثة كأهمية المشاركة السياسية والحرية ومحاسبة السلطة، وذلك رغم وجود الحكام المستبدين. ومع استمرار فترة الحكم المطلق وامتزاجها بفكر التنوير الإصلاحي، ظهر مفهوم ما يُعرف ب"المستبد المستنير" و "الحكم المطلق المستنير". ورغم غرابة هذا المفهوم وتناقضه الواضح، ورغم رفض الرافضين له آنذاك، يرى جمع من المختصين اليوم أن إصلاحات فترة التنوير قام بها فعلاً أولئك المستبدون أنفسهم، على غرابته، لكن كان ذلك سعياً في تثبيت حكمهم. وذاع صيت جان جاك روسّو آنذاك ورفض مفهوم المستبد المستنير رفضاً قاطعاً، وعُرف بانتصاره للسيادة الشعبية والحرية وخاصة في فرنسا حيث استمر الظلم والاستبداد في شحن الشعب وتعبئته إلى أن ثار في أحداث الثورة الفرنسية المزلزلة في أواخر القرن الثامن عشر. ورغم الجدل المستمر حول الثورة الفرنسية وميراثها، لا خلاف حول أهمية الثورة الفرنسية كحدث تاريخي، وعند البعض كحدث مُدشِّن للعصر السياسي الحديث بدولته الحديثة. ومع توسع الإمبراطورية الفرنسية تحت حكم نابوليون وما تبع الثورة من تصدير لمبادئها إلى دول أوربية أخرى، بدأ يترسخ الحس القومي والانتماء الوطني الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور الدولة القومية الحديثة. لكن تجدر الإشارة إلى أن الثورة الأمريكية قد سبقت الثورة الفرنسية زمناً وإبداعاً، وبالذات فيما يخص كتابة دستور الدولة والموافقة عليه ومراقبته قضائياً.

وكانت دول أوربا تتأرجح بين إصلاحات حقبة التنوير والثورات والحكم المطلق الذي ما زالت قبضته مستحكمة، لكن بدأت تظهر عناصر الانتقال إلى حكم أكثر قانونية ودستورية منذ بداية القرن التاسع عشر حيث عكفت الكثير من الدول على كتابة دستور للبلاد وتطبيقه ما أمكن، وذلك مع تعاظم سلطة القانون ومفهوم الدولة القانونية. ومع أن الانتقال نحو الحكم الدستوري بشكليه الملك الدستوري أو الحكم البرلماني لم يمر من دون انتكاسات وتراجع في

بعض الدول، إلا أن التوجه العام كان نحو الحكم القانوني الدستوري مع تراجع الحكم المطلق، واستمر ذلك إلى أن جاءت سنة ١٨٧٠م وقد تحولت أوربا بأكملها إلى الحكم الدستوري ما خلا روسيا. وأخيراً وليس آخراً، لم يكن نشوء الدولة الحديثة وتطورها واختفاء الأشكال السياسية الأخرى أمراً متوقعاً أو غائياً، بل كان نتيجة لعوامل كثيرة منها ظروف كلية وأخرى اختيارات وقرارات فردية؛ وعليه فإن الدولة الحديثة قد لا تكون "نهاية التاريخ" وبقاؤها مرهون بعوامل متنوعة لا تقل كثرةً أو تعقيداً عن تلك في الماضي.

المصادر والمراجع

Andrew, Edward. 2011. Jean Bodin on Sovereignty. In Republics of Letters: A Journal for the Study of Knowledge, Politics, and the Arts, vol. 2, no.2, p. 75-84.

Bhambra, Gurminder K. 2007. *Rethinking Modernity: Postcolonialism and the Sociological Imagination* (1st edn.). New York: Palgrave Macmillan.

Bodin, Jean. n.d. *Six Books of the Commonwealth* (M. J. Tooley, Trans.). Oxford: Basil Blackwell Oxford.

Cassirer, Ernst. 1946. *The Myth of the State*. New Haven: Yale University Press.

Cliff, Nigel. 2011. Holy War: How Vasco Da Gama's Epic Voyages Turned the Tide in a Centuries-Old Clash of Civilizations. New York: HarperCollins Publishers.

Doyle, William. 1992. *The Old European Order: 1660-1800* (2nd edn.). Oxford: Oxford University Press.

Ebenstein, William. 1969. *Great Political Thinkers: Plato to the Present* (4th edn.). New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

Finer, S.E. 1997. *The History of Government From the Earliest Times* Vol. 3. New York: Oxford University Press.

Held, David. 1984. Central perspectives on the modern state. In G. McLennan, D. Held, & S. Hall (eds.), *The Idea of the Modern State* (1st edn.) (p. 29-79). Milton Keynes, England: Open University Press.

Held, David. 1992. The Development of the Modern State. In S. Hall & B. Gieben (eds.), *Formations of Modernity* (p. 71-119). Cambridge, UK: Polity Press.

Hobbes, Thomas. n.d. *Leviathan, or The Matter, Forme and Power of a Commonwealth Ecclesiasticall and Civil* (M. Oakeshott, Ed.). Oxford: Basil Blackwell.

Locke, John. 1996. *Two Treatises of Government* (2nd edn.). M. Goldie, Ed. London: Everyman.

Machiavelli, Niccolo. 1992. *The Prince* (2nd edn.). R. M. Adams, Trans. New York: W. W. Norton & Company.

Machiavelli, Niccolo. n.d. *The Prince and the Discourses*. (L. Ricci, Trans.), (E. R. P. Vincent, Ed.). New York: Carlton House.

McClelland, J.S. 1996. *A History of Western Political Thought* (1st edn.). London: Routledge.

Merriman, John. 1996. *From the Renaissance to the Age of Napoleon*. Vol. 1. *A History of Modern Europe* (1st edn.). New York: W. W. Norton & Company.

Montesquieu, Baron de. 1949. *The Spirit of the Laws* (T. Nugent, Trans.). New York: Hafner Publishing Company.

Mujāhid, Ḥūriyyah Tawfīq. 1986. *Al-Fikr al-Siyāsī: min Aflāṭūn ilā Muḥammad ʿAbduh*. n.c.: Maktabat al-Anglo al-Miṣriyyah.

Munro, André. Republic. In *Britannica*. Retrieved July 10, 2021. https://www.britannica.com/topic/republic-government.

Nederman, Cary. 2019. Niccolò Machiavelli. In E. N. Zalta (ed.), The Stanford Encyclopedia of Philosophy. Retrieved March 21, 2021. https://plato.stanford.edu/archives/sum2019/entries/machiavelli/.

Pierson, Christopher. 2011. *The Modern State* (3rd edn.). London: Routledge.

Potter, G.R. 1946. Historical Revision No. CIX: The Beginnings of the Modern State. In *History*, vol. 31, issue 113, March 1946, p. 73-84.

Root, Hilton L. 2009. The Rise of the Modern State: Gradual Reform or Punctuated Transition. In Complex Adaptive Systems and the Threshold Effect: Views from the Natural and Social Sciences: Papers from the AAAI Fall Symposium (FS-09-03).

Rousseau, Jean Jacques. n.d. *The Social Contract or Principles of Political Right* (3rd edn.). H. J. Tozer, Trans. & Ed. London: George Allen and Unwin Ltd.

Shennan, J.H. 1974. *The Origins of the Modern European State 1450-1725*. Hutchinson University Library.

Skinner, Quentin. 1978. *The Foundations of Modern Political Thought* (1st edn.), vol. 2, *The Age of Reformation*. Cambridge: Cambridge University Press.

Spruyt, Hendrik. 1994. *The Sovereign State and Its Competitors: An Analysis of Systems Change* (1st edn.). Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Spruyt, Hendrik. 2002. The Origins, Development, and Possible Decline of the Modern State. In *Annual Review of Political Science* 5:127–49.

Strayer, Joseph R. 1970. *On the Medieval Origins of the Modern State*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

The Editors of Encyclopaedia. Commonwealth. In *Britannica*. Retrieved July 10, 2021. https://www.britannica.com/topic/church-and-state.

Thompson, Helen. 2006. The Modern State and its Adversaries. In *Government and Opposition* vol. 41, issue 1, 2006, p. 23-42.

Tilly, Charles. 1994. Entanglements of European Cities and States. In C. Tilly & W. P. Blockmans (eds.), *Cities and the Rise of States in Europe, A.D. 1000-1800* (1st edn.) (p. 1-27). Boulder, Colorado: Westview Press.

Upton, Anthony F. 2001. *Europe 1600-1789* (1st edn.). London: Arnold.

[١] هذه ترجمة حرفية ومستخدمة للمصطلح باللغة الإنجليزية، حيث تكون المدينة صفة لموصوف الدولة. وحسب علم الباحثيْن، لا توجد ترجمة واحدة لهذا المصطلح ومن الترجمات الموجودة الأخرى: المدينة المستقلة أو السيادية، وحكومة المدينة، وغير ذلك، بل ويوجد عكس ما ترجمناه، أي المدينة الدولة.

[٢] وهذا أمر إيجابي إذا ما قُورن بالنصرانية المحرفة والاستغلال الكنسي للدين لأغراض وضيعة.

[٣] اسم مضلل لعصر دموي بالغ فيه البحارة الأوربيون في نهب الأراضي الجديدة التي اكتشفوها وتفننوا في إذلال وقتل شعوبها، وهو أمر يعترف به العلماء الموضوعيون منهم.

[٤] هذا الرسم أصله عند ديفد هيلد في فصل من كتاب مذكور أدناه، لكن حيث إن الرسم أوضح ومطابق في كتاب بيرسن، آثر الباحثان استقائه من بيرسن.

David Held, "The Development of the Modern State" in *Formations of Modernity*, edited by Stuart Hall and Bram Gieben (Cambridge, UK: Polity Press, 1st ed., 1994), p. 78.

[٥] يجدر بالذكر أن هذا أمر مختلف فيه، وأن هناك من يعتبر هذه الحقبة عهداً برلمانياً بحق وأنه مهد للحقبة الدستورية التي عاشتها السويد وأوربا بأكملها في القرن التاسع عشر.

[٦] عدم ذكر النساء نتيجة لعدم لنيل حقوقهم بعد، والذي لم يحصل إلا بعد صراع طويل.

[٧] العبارة الأخيرة باللغة الإيطالية ومنسوبة للعالم المشهور غاليليو (Galileo) عندما أرغمته الكنيسة على التراجع عن رأيه بأن الأرض تدور حول الشمس وليس العكس.

[٨] والفرق بين الملكية الدستورية (كما عرفها العالم السويسري بلونتشلي (Bluntschli)) والحكم البرلماني هو أن المِلك في الملكية الدستورية يكون ما زال مسيطراً إلى حد كبير ويكون تعيين الوزراء وعزلهم من قبله، رغم وجود دستور وبرلمان، بخلاف المِلك في الحكم البرلماني. وانظر: Finer, p. 1589-90

[٩] كلام ماكيافيللي المقتبس قد ترجمه الباحثان من الإنجليزية إلى العربية.

[١٠] المصادر تذكر تواريخ مختلفة لهذا الكتاب لكن كلها تشير إلى أنه كُتب بعد كتاب "الأمير". والعنوان الكامل للكتاب هو: "*The Discourses on the First Ten Books of Titus Livy*".

[١١] اختلفت ترجمات عنوان هذا الكتاب إلى اللغات المختلفة. الكلمة الأصلية في اللغة الفرنسية هي"*la République*" والتي تترجم "الجمهورية"، لكن حيث إن كلمة "الجمهورية" صارت مؤخراً تعكس أبعاداً متعلقة بالسيادة الشعبية والحكم التمثيلي وبالتالي ما يضاد الحكم الملكي، وهو ما لم يقصده بودان الذي كان يؤيد الحكم الملكي بشكل كبير، فإن الكثيرين (ومنهم صاحب الترجمة الإنجليزية التاريخية في ١٦٠٦م، وصاحب الترجمة المستخدمة في هذا البحث) ترجموها "*Commonwealth*" والتي كانت تأتي بمعنى التنظيم السياسي والدولة عموماً، وهو ما استخدمه توماس هوبز في كتابه ككل، وهو رأي الباحثيْن كذلك. وانظر للفائدة:

André Munro, "Republic", Britannica, https://www.britannica.com/topic/republic-government (accessed 10 July, 2021); The Editors of Encyclopaedia,

"Commonwealth", Britannica, https://www.britannica.com/topic/church-and-state (accessed 10 July, 2021).

[١٢] لم يخض بودان في الجانب النظري لكنه أطال في وصف ذلك التنافس بين الملوك والباباوات في الواقع، مما حدا بمترجِم ومختصِر الطبعة المستخدمة هنا لحذفه.

[١٣] وهي كلمة انجليزية تأتي بمعنى الشيء الضخم جداً، وبالأصل تأتي بمعنى وحش بحري أسطوري ضخم ويرمز للشر.

[١٤] قد يكون شخصاً واحداً أو جمعاً من الأشخاص فكثيراً ما يذكر في هذا السياق "رجل واحد أو جمع من الرجال".

[١٥] كما هو معلوم من عقيدة التثليث عند النصارى.

[١٦] هوبز يقسّم القانون الإلهي إلى طبيعي أبدي وحادث أو ما يسميه (positive)، والحادث هنا بمعنى عكس الأبدي، وليس المعنى المشهور ل (positive) وهو الوضعي. انظر: هوبز، ص. ١٨٦.

[١٧] صحيح أن تأثير أفكار مُنتسكيو على الثورة الفرنسية وإعلان الاستقلال الأمريكي مشهور، لكن ذلك لا يستلزم صحة وتماسك فكره السياسي بالكامل، بل وُجهت له انتقادات كثيرة بعدم الدقة والتناقض.